

## أثر محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على المصارف

### المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

د. عماد سليمان \*

د. عفراء زحلوط \*\*

رشا منصور \*\*\*

( تاريخ الإيداع ٢٦ / ٧ / ٢٠٢١ . قُبل للنشر في ٩ / ٩ / ٢٠٢١ )

#### □ ملخص □

هدف هذا البحث إلى بيان أثر محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية في عدم تماثل المعلومات، ومعرفة فيما إذا كان هذا التأثير يختلف عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، عنها في قائمة الدخل الشامل الآخر. ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. تم اختيار العينة من المصارف التي توفرت بياناتها خلال الفترة المدروسة والمطبقة لمحاسبة القيمة العادلة، وتبين أن كل من بنك سورية والمهجر وبيمو السعودي الفرنسي يحققان الشروط المطلوبة. تم جمع البيانات من التقارير المالية الربعية من موقع سوق دمشق للأوراق المالية من الربع الثالث 2010 حتى الربع الثالث 2020، كذلك تم الحصول على بيانات مدى السعر من نشرات التداول الشهرية. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في أسلوب البحث.

توصل البحث إلى أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من عدم تماثل المعلومات، وأن هذا التأثير يكون أكبر عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، عنها في قائمة الدخل الشامل الآخر. أوصى البحث بضرورة مراجعة المعايير المتعلقة بالأدوات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بشكل يؤدي إلى توفير معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف.

**الكلمات المفتاحية:** محاسبة القيمة العادلة ، عدم تماثل المعلومات.

\*أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

\*\* أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

\*\*\* طالبة دراسات عليا (ماجستير)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية

## **The impact of fair value accounting on information asymmetry: An empirical study on listed banks in Damascus Securities Exchange**

**Dr. Emad Souliman\***

**Dr. Afraa Zahlout\*\***

**Rasha Mansour\*\*\***

( Received 26 / 7 / 2021 . Accepted 9 / 9 / 2021)

### **□ ABSTRACT □**

This research aimed to show the impact of fair value accounting of the financial assets on information asymmetry, and to find out whether this effect differs when fair value gains and losses are included in the income statement, compared to the other comprehensive income statement. To achieve the research objectives, an empirical study was conducted on listed banks in the Damascus Securities Exchange. The sample was selected from the banks whose data were available during the period studied and that are applying fair value accounting, and it was found that both Bank of Syria and Overseas and BEMO Saudi Fransi meet the required conditions. The data was collected from the quarterly financial reports from the Damascus Securities Exchange website from the third quarter 2010 until the third quarter 2020, and spread data was also obtained from the monthly trading bulletins. The descriptive analytical method was used in the research method.

The research concluded that fair value accounting increases information asymmetry, and that this effect is greater when fair value gains and losses are included in the income statement, than in the other comprehensive income statement. The research recommended the need to review standards related to financial instruments by the International Accounting Standards Board in a way that leads to the provision of more relevant and reliable information that contributes to reducing information asymmetry among all parties.

**Key words:** Fair value accounting, Information asymmetry.

**المقدمة:**

لا تُعدّ محاسبة القيمة العادلة مفهوماً جديداً، إذ يمكن إعادة تطبيقها إلى بداية القرن العشرين (Liao et al, 2013)، ففي السابق ارتكزت مهنة المحاسبة على التكلفة التاريخية التي تعكس الواقع الفعلي للحدث وقت حدوثه (عريضة، 2017)، وكان يُعترف بالقيمة السوقية للأصول المالية بشكل رسمي في القوائم المالية فقط عند التصفية من خلال البيع أو الاستحقاق (Ball et al, 2012).

من هذا المنطلق بدأت الجهات المحاسبية المحلية والدولية بالبحث عن طرق بديلة لتغطية الفجوات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، وذلك بالتحوّل إلى مفهوم القيمة العادلة (عريضة، 2017)، إذ قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) Financial Accounting Standards Board ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) International Accounting Standards Board بإصدار العديد من المعايير وإجراء تعديلات على المركز المالي، خاصةً فيما يتعلّق بالقيمة العادلة لتستخدم كبديل مقبول للقياس، وصولاً إلى إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13 "Fair Value Measurement" قياسات القيمة العادلة" الذي أصبح إلزامياً سنة 2013 (Ezdrri, 2016). وقد عرّف هذا المعيار القيمة العادلة على أنّها "السعر الذي يتم الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام، بموجب عملية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (IFRS 13، الفقرة 9).

يُعدّ عدم تماثل المعلومات موضوعاً تجريبياً مهماً في أسواق الأسهم الذي تمّ بحثه على نطاق واسع في أدبيات المحاسبة والتمويل (Liao, 2010)، وقد عرّفه Fajri (2016) على أنّه حالة تنشأ عندما يكون لدى أحد الأطراف في المعاملة الاقتصادية مزيداً من المعلومات، ولديه إمكانية وصول أفضل من الطرف الآخر الذي يعطي تأثيراً على عدم توازن توزيع المعلومات بين المساهمين. إذ تعدّ نظرية الوكالة من أهمّ النظريات التي قدّمت تحليلات لتفسير طبيعة العلاقة التعاقدية بين مجموعة من الأطراف وأهمّها العلاقة بين الموكل والوكيل (الإدارة والأطراف الخارجية المستخدمة لتقرير الإدارة)، فبسبب موقع الإدارة في الشركة فإنها قد تمتلك معلومات خاصة غير متاحة لجميع الأطراف فتستخدمها لزيادة منافعها الخاصة، مما يسمح بحدوث عدم تماثل المعلومات (يوسف وسميّا، 2017). وقد يكون هناك تباين في المعلومات بين المستثمرين في الأسهم، فالمستثمرون المطلعون يستطيعون الوصول إلى معلومات خاصة غير معلنة، ولديهم معرفة وخبرة متفوّقة لمعالجة المعلومات المعقّدة بكفاءة، بينما لا يقوم بذلك المستثمرين غير المطلّعين (Liao, 2010; Liao et al, 2013). ففي سوق الأوراق المالية يعني عدم التماثل توفّر المعلومة لطرف ما، وغيابها عن الطرف الآخر الذي يهتم بنفس المعلومة (يوسف، سميّا، 2017).

تعدّ موثوقية المعلومات قضية مهمة لأنّ جميع الشركات تعاني بعضاً من عدم التماثل في المعلومات (Liao et al, 2013). فتؤدّي زيادة عدم تماثل المعلومات للشركات إلى زيادة تكلفة رأس مالها وارتفاع تكاليف الصفقات وهذا يُخفّض من الرغبة في التداول بالتالي تنخفض سيولة الأسهم (Liao, 2010؛ يوسف وسميّا، 2017). وبالتالي من المتوقع أن يؤدّي الإفصاح عن معلومات أكثر شفافية إلى تحسين جودة المعلومات المقدّمة وتخفيض تكلفة رأس مال الشركة وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات مالية أفضل، وبالتالي يُؤدّي ذلك إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى (Ezdrri, 2016). ومن هنا أتت أهمية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب، وذلك للحد من عدم تماثل المعلومات (Ball et al, 2012).

سعى هذا البحث إلى التركيز على الأصول الماليّة التي تقسّم وفقاً للمعيار IFRS 9 "الأدوات الماليّة: الاعتراف والقياس" إلى أصول ماليّة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ويتم التقرير عنها في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، وتدرج مكاسبها وخسائرها غير المحقّقة في أرباح الفترة الحاليّة. أمّا النوع الثاني هو أصول ماليّة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وكذلك يتم التقرير عنها في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة، أمّا مكاسبها وخسائرها غير المحقّقة تدرج في قائمة الدخل الشامل الآخر. والنوع الثالث هو أصول ماليّة بالتكلفة المطفأة، ويتم التقرير عنها في قائمة المركز المالي بالتكلفة المطفأة.

بالتالي إنّ إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في الأرباح أو الدخل الشامل الآخر، قد يتسبّب في تقلّب دخل الشركة، ويُسبّب ذلك جدلاً بين الممارسين والأكاديميين، لأنّ تطبيق محاسبة القيمة العادلة يُفترض نظرياً أنّ له علاقة بعدم تماثل المعلومات (Fajri, 2016)، فالاعتراف الذي يؤدي إلى مكاسب وخسائر القيمة العادلة في الأرباح يمكن أن يزيد من عدم تماثل المعلومات من خلال تأثيره بشكل مباشر على تعويض الإدارة ورأس المال التنظيمي، مما يخلق حوافز للمديرين للتلاعب بأسعار الأصول المتداولة أو التلاعب بالتقديرات الموضوعيّة للقيمة العادلة عندما تكون الأسعار غير متاحة لدرجة يصعب تمييزها من قبل المستثمرين غير المطلعين (Ball et al, 2012).

بناءً على ما سبق أتى هذا البحث لدراسة أثر محاسبة القيمة العادلة للأصول الماليّة في تخفيض عدم تماثل المعلومات للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، وفيما إذا كان هذا التأثير يختلف عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحقّقة في قائمة الدخل، عنها في الدخل الشامل الآخر.

## مشكلة الدراسة

لقد ازداد الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة من قبل واضعي معايير المحاسبة الدوليّة نظراً لدورها المهم في الإفصاح عن معلومات أكثر شفافية، وقدرتها على تحسين جودة المعلومات المقدّمة للأطراف الخارجيّة. فهي بذلك تُمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات ماليّة بشكل أفضل من خلال دورها الإيجابي في تخفيض عدم تماثل المعلومات. لذلك سعى هذا البحث إلى دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساولين الرئيسيين التاليين:

- 1- هل تؤثر محاسبة القيمة العادلة للأصول الماليّة في تخفيض عدم تماثل المعلومات؟
- 2- هل يختلف تأثير محاسبة القيمة العادلة في تخفيض عدم تماثل المعلومات عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، عنها في قائمة الدخل الشامل الآخر؟

## أهميّة البحث وأهدافه:

تتجلى أهميّة البحث فيما يلي:

- لهذا البحث أهميّة على الصعيد الأكاديمي، فقد أتى استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وعدم تماثل المعلومات، ولكن في بيئة حديثة وهي سوق دمشق للأوراق الماليّة. فهو يحاول معرفة الأثر بين محاسبة القيمة العادلة وعدم تماثل المعلومات في هذه السوق الحديثة النشأة.

–أما على الصعيد العملي، حاول البحث اختبار فرضيات الدراسة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، لذلك من المحتمل أن تساهم نتائج هذا البحث في مساعدة المستثمرين وغيرهم من الأطراف المهتمة في اتخاذ القرارات المناسبة. كما وضّح للمصارف التي تمّ عليها البحث مستوى عدم تماثل المعلومات الموجود لديها.

**ويهدف هذا البحث إلى:**

- معرفة مستوى عدم تماثل المعلومات في سوق دمشق للأوراق المالية.
- دراسة تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
- دراسة تأثير ادراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة للأصول المالية في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
- تقديم معلومات التغذية العكسية لواقعي معايير المحاسبة الدولية، ليتمكنوا من مراجعة المعايير الموجودة حول محاسبة القيمة العادلة وتعديلها.

### **منهجية البحث:**

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتمثّل مجتمع الدراسة بجميع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وعددها أربعة عشر مصرفاً وهي (البنك العربي - سورية، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن - سورية، بنك البركة - سورية، بنك الشام، بنك الشرق، بنك بيلوس سورية، بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك سورية والخليج، بنك سورية والمهجر، بنك عودة - سورية، بنك قطر الوطني - سورية، فرنسبنك - سورية). وعينة الدراسة تتمثّل بجميع المصارف التي تتوفر بياناتها خلال الفترة المدروسة والمطبّقة لمحاسبة القيمة العادلة.

تمّ اختبار الفرضيات عن طريق جمع البيانات الربع سنوية من التقارير المالية للمصارف المدروسة (بيانات ثانوية) عن الفترة الممتدة من الربع الثالث لعام 2010 حتى الربع الثالث لعام 2020، وبلغ عدد المشاهدات 82 مشاهدة، وتم استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية للوصول إلى النتائج.

### **فرضيات البحث**

١. تؤثر محاسبة القيمة العادلة في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
٢. يكون تأثير محاسبة القيمة العادلة في تخفيض عدم تماثل المعلومات أكبر عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة في قائمة الدخل، عنها في قائمة الدخل الشامل الآخر.

### **الدراسات السابقة:**

– دراسة (Liao, 2010) بعنوان:

**Information Asymmetry of Fair Value Accounting and Loan Loss Provisions During the Global Financial Crisis.**

عدم تماثل المعلومات لمحاسبة القيمة العادلة ولمخصصات خسائر القروض خلال الأزمة المالية العالمية.

هدفت الدراسة إلى بيان فيما إذا كانت أصول والتزامات المصارف الأمريكية التي تمّ التقرير عنها باستخدام محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعيار "Fair Value Measurement" SFAS 157 "قياس القيمة العادلة" مرتبطة بعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في الأسهم خلال الأزمة الماليّة لعام 2008، وبحثت كذلك، فيما إذا كانت مخصصات خسائر القروض ترتبط بعدم تماثل المعلومات.

تمّ استخدام بيانات ربع سنويّة للمصارف الأمريكيّة لعام 2008. وتمّ استخدام مدى السعر لقياس المتغيّر التابع، وباستخدام نماذج الانحدار توصلت الدراسة إلى: أن مدى السعر يرتبط إيجاباً بعدم تماثل المعلومات، ويزداد عدم تماثل المعلومات طردياً مع المستويات الثلاث للقيمة العادلة. ووجدت أنّ مخصصات خسائر القروض ترتبط إيجاباً بعدم تماثل المعلومات.

-دراسة (Ball et al, 2012) بعنوان:

### **Mark\_ to\_ Mark Accounting and Information Asymmetry in Banks.**

محاسبة السوق وعدم تماثل المعلومات في المصارف.

الهدف الرئيس للدراسة هو معرفة العلاقة بين محاسبة السوق للأوراق الماليّة وعدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في المصارف. وتمثّلت العينة بمشاهدات ربع سنويّة لـ 907 مصرف أمريكي، من الربع الأول للعام 1996 إلى الربع الرابع لعام 2010. واستخدم الباحث مدى السعر وتوقعات المحللين وتوقعات الإدارة لقياس عدم تماثل المعلومات.

أظهرت الدراسة أنّ محاسبة السوق تزيد من عدم تماثل المعلومات في المصارف نسبة إلى محاسبة التكلفة التاريخية، ويعود هذا التأثير إلى الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة في الأرباح وليس من الإفصاح عن القيم العادلة. فالاعتراف له آثار سلبية على عدم تماثل المعلومات، بسبب اختلاف تكاليف الحصول على المعلومات، وتكاليف الوكالة، وكذلك بسبب التلاعب بالأسعار المتداولة والتلاعب بتقديرات القيم العادلة.

-دراسة (Liao et al, 2013) بعنوان:

### **Information Asymmetry of Fair Value Accounting During the Financial Crisis.**

عدم تماثل المعلومات لمحاسبة القيمة العادلة خلال الأزمة الماليّة.

هدفت الدراسة إلى اختبار فيما إذا كانت القيمة العادلة لصافي أصول المصارف الأمريكيّة، المقاسة وفقاً للتسلسل الهرمي ثلاثي المستويات الذي تمّ إدخاله في المعيار SFAS 157 "قياس القيمة العادلة"، مرتبطة بعدم تماثل المعلومات خلال الأزمة الماليّة لعام 2008.

تكوّنت عينة الدراسة من مشاهدات ربع سنويّة خلال عامي 2008 و2009. باستخدام نماذج الانحدار المتعدد ومعامل ارتباط بيرسون، توصلت النتائج إلى أنّ مدى السعر يرتبط إيجاباً بالقيمة العادلة لصافي أصول المصارف الأمريكيّة، ويكون عدم تماثل المعلومات أعلى في المستوى الثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

-دراسة (Fajri, 2016) بعنوان:

## Fair Value Implementation of Financial Asset: Evidence in Indonesia's Banking Sector.

تطبيق القيمة العادلة على الأصول المالية: أدلة في القطاع المصرفي الإندونيسي.

الهدف من الدراسة بيان أثر تطبيق القيمة العادلة للأصول المالية المستندة إلى المعيار PSAK 55 "Recognition and Measurement" والاعتراف والقياس" على مستوى عدم تماثل المعلومات، ومعرفة أثر قياس موثوقية القيم العادلة وفقاً للتسلسل الهرمي ثلاثي المستويات المستند إلى المعيار PSAK 60 "Disclosure" الإفصاح" على مستوى عدم تماثل المعلومات.

تمّ تطبيق الدراسة على المصارف الإندونيسية بين عامي 2012 و2014. واستخدم الباحث بيانات ربعيّة، حصل عليها من موقع بورصة إندونيسيا. وتمّ استخدام مدى السعر لقياس المتغير التابع، وباستخدام نماذج الانحدار توصلت الدراسة إلى أن: 1- استخدام القيمة العادلة للأصول المالية المستندة إلى المعيار 55 ترتبط ارتباطاً ايجابياً بعدم تماثل المعلومات. 2- التسلسل الهرمي ثلاثي المستويات للقيمة العادلة المستند إلى المعيار 60 يرتبط ارتباطاً طردياً بعدم تماثل المعلومات.

-دراسة (Weiss, Shon, 2017) بعنوان:

## Information Asymmetry and Voluntary SFAS 157 Fair Value Disclosures by Bank Holding Companies During the 2007 Financial Crisis.

عدم تماثل المعلومات والإفصاح عن القيمة العادلة طوعاً بموجب المعيار 157 من قبل الشركات القابضة للمصارف خلال الأزمة المالية 2007.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان الإفصاح الطوعي عن القيمة العادلة بموجب SFAS 157 "قياس القيمة العادلة" يؤثر على عدم تماثل المعلومات.

تألّفت العينة من ملاحظات ربعية من الربع الأول لعام 2007 حتى الربع الأول من عام 2009، لثمانية عشر شركة قابضة.

استخدم الباحث تحليل العملي لتجميع الإفصاحات ضمن ثمانية متغيرات، وباستخدام نماذج الانحدار توصلت الدراسة إلى أنّ بعض متغيرات الإفصاح تقلل من عدم تماثل المعلومات، وبعض المتغيرات تزيد من عدم تماثل المعلومات.

-دراسة (Fontes et al, 2018) بعنوان:

## The Impact of Fair Value Measurement for Bank Assets on Information Asymmetry and the Moderating Effect of Own Credit Risk Gains and Losses.

أثر قياس القيمة العادلة لأصول المصارف على عدم تماثل المعلومات والأثر المعدّل لمكاسب وخسائر مخاطر الائتمان الخاصة.

هدفت الدراسة إلى اختبار فيما إذا كان قياس أصول المصارف بالقيمة العادلة، يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين في الأسهم، وكيف تتأثر هذه العلاقة عند الاعتراف بمكاسب وخسائر مخاطر الائتمان الخاصة.

تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف الأوروبية من عام 2005 حتى عام 2014، وتمثّلت العيّنة بـ 104 مصرفاً. وقد تمّ استخدام مدى السعر لقياس المتغيّر التابع. باستخدام نماذج الانحدار، أظهرت النتائج أنّ قياس الأصول بالقيمة العادلة، يرتبط بشكل ملحوظ بتخفيض عدم تماثل المعلومات، وهذا التخفيض في عدم تماثل المعلومات أكبر بالنسبة للمصارف التي تعترف بمخاطر الائتمان الخاصة.

-دراسة (Altawalbeh, 2020) بعنوان:

## The Impact of Fair Value Accounting on Information Asymmetry: Evidence from Jordanian Banking Sector

أثر محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات: دليل من قطاع المصارف الأردني.

الهدف من الدراسة اختبار أثر محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات للمصارف الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

تمثّلت عينة الدراسة بثلاثون مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق عمان للأوراق المالية. تمّ قياس القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، كما تمّ قياس عدم تماثل المعلومات من خلال مدى السعر. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ القيمة العادلة لها تأثير سلبي وهام في عدم تماثل المعلومات في المصارف التجارية الأردنية.

تشابه هذا البحث مع جميع الدراسات السابقة بدراسة أثر محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات، وكذلك باستخدام مدى السعر SPREAD لقياس المتغيّر التابع. واختلف عنها بأنه طُبّق على سوق حديثة النشأة وهي سوق دمشق للأوراق المالية.

### الدراسة النظرية

#### أولاً: مفهوم محاسبة القيمة العادلة

تعدّ المعايير الدوليّة لإعداد التقارير الماليّة أداة هامّة في اتخاذ القرارات الاستثماريّة من خلال تقديم معلومات اقتصاديّة واستثماريّة للمستثمرين، وبالتالي تحسين جودة التقارير الماليّة وزيادة الإفصاح وشفافيّة المعلومات وقابليّتها للمقارنة، مما سيؤدّي إلى زيادة ثقة المستثمرين في تلك المعلومات ويمكنهم من الاعتماد عليها في اختيار البدائل المتاحة واتخاذ القرارات الصحيحة (محمد، 2017).

لقد ازداد اهتمام واضعي المعايير المحاسبية بمحاسبة القيمة العادلة لأنهم يعتقدون أنّها توفر معلومات ملائمة أكثر لمستخدمي التقارير الماليّة بدلاً من محاسبة التكلفة التاريخية، إذ يعتقدون أنّه في بيئة الأعمال المتغيرة بشكل سريع، يجب أن تعكس التقارير الماليّة الواقع الاقتصادي الأساسي للشركات (Wang and Werbin, 2018)، وقد ساهمت التطوّرات الكبيرة في الأسواق العالميّة وظهور الشركات متعدّدة الجنسيات وسيطرة اقتصاد السوق بالإضافة إلى تطوّر



أسواق رأس المال، في قصور محاسبة التكلفة التاريخية مما أدى إلى خلق جو مناسب لظهور مفهوم محاسبة القيمة العادلة (عريضة، 2017).

بدأ التوجّه نحو محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقّق ملاءمة وموثوقية القوائم المالية المنشورة، الأمر الذي دفع الجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الاحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطورات الكبيرة على المستوى المالي الدولي والتي شكّلت في مضمونها محاسبة القيمة العادلة، فقامت معظم الدول بمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية وتطبيق القيمة العادلة كنموذج أساس لتقييم الأحداث والمعاملات المالية، بهدف إيجاد حلول لمشاكل القياس المحاسبي التي كانت سائدة في ظل الظروف التضخمية (زعيم، 2018).

لقد تعدّدت تعريفات القيمة العادلة حيث حدّد المعيار المحاسبي الدولي IFRS 13 "قياس القيمة العادلة" الذي وضع نتيجة لمحاولات التوافق بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB تعريفها على أنّها: "السعر الذي يتم الحصول عليه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل التزام، بموجب عملية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (IFRS 13، الفقرة 9).

#### مببرات محاسبة القيمة العادلة

١- يرى بعض الباحثين مثل Liao (2010) و Greenberg et al (2013) و Wang & Werbin (2018)

أنّ استخدام محاسبة القيمة العادلة يوفر معلومات أكثر شفافية في القوائم المالية وبذلك تسهل على المستثمرين فهم القيمة الاقتصادية للأصول والالتزامات وتساهم في تحسين كفاءة الشركة، وتُقدّم معلومات حديثة متوافقة مع السوق والتي تساعد في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لأنها تكشف الحقيقة بشكل كامل وعادل.

٢- جادل محمد (2017) بأنّ محاسبة القيمة العادلة تعدّ نموذج قياس متعدّد الخصائص يتم فيه قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالتكلفة التاريخية. وقد بيّن سليمان (2015) أنّه نتيجة عدم قدرة التكلفة التاريخية على الأخذ بالحسبان تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد والناجمة عن تغير الظروف الاقتصادية، أدّى ذلك إلى تعزيز التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، فهي تساعد على قياس الدخل وفقاً لمفهومه الاقتصادي نظراً لأخذها الأسعار السوقية في الحسبان.

٣- من ميزات القيمة العادلة أنّها تغلبّ الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، وتجعل الأرقام ملائمة وقابلة للمقارنة نتيجة لموضوعية القياس المحاسبي (يوسف وإبراهيم، 2016)، وبحسب هرش (2017) تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة. وبيّنت عريضة (2017) أنّ مفهوم القيمة العادلة يتفق مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

٤- يعتقد المدافعون عن القيمة العادلة أنّها وسيلة لتوصيل المعلومات الخاصة بالمديرين فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية وتُخفّض من حدة تباين المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وتمكّن من التنبؤ بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الأساسية للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين (Yao, Percy and Hu, 2015).

٥- وجد النور (2016) أن القيمة العادلة تعد أداة قياس كفاءة بالنسبة لأسعار الأسهم والسندات المالية، وتحقق مفهوم الدخل الشامل الذي يعدّ كأحد المقاييس الجديدة للدخل والذي يعطي منفعة أكبر لمستخدمي التقارير المالية وخاصةً في المؤسسات المالية، كذلك تساعد في تحسين عملية التحليل المالي من خلال إعطاء نسب تبين الواقع الفعلي لعمل المؤسسة.

### نقاط ضعف محاسبة القيمة العادلة

١- بين يونس (2011) أنّ المشكلة الرئيسة في تقديرات القيمة العادلة تكمن في مدى موثوقيتها، حيث أنّ الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي واتباع أسس متباينة، لذلك من الصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول والتزامات الشركات عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة.

٢- يرى العديد من الباحثين مثل Wang and Ayres et al (2016) و Werbin (2018) أنّ فائدة محاسبة القيمة العادلة لم تثبت بعد ولا يمكن الاعتماد عليها، وتؤدي إلى قرارات استثمارية أقل كفاءة وقد تنتج معلومات مضللة وبذلك تزيد من تقلب الأرباح مما يجعل التنبؤ مهمة صعبة. كما يفترض مؤيدي محاسبة القيمة العادلة أن المستخدمين الأساسيين للتقارير المالية هم فقط مستثمرو الأسهم.

٣- يجادل هرش (2017) أنّ اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية قد يؤدي إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة، من خلال الاعتراف بأرباح غير متحققة من خلال قائمة الدخل من أجل تضخيم الأرباح، وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية.

٤- بين بالنور (2018) أن تذبذب القيم المحتسبة وفقاً لمحاسبة القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة، يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتاً واستقراراً بفعل العديد من التأثيرات الناتجة عن عناصر سوقية داخلية وعوامل خارجية ليس لها ضوابط محددة.

### أساليب قياس القيمة العادلة

يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي: (سليمان وبو حفص، 2017)

- ١- يعدّ السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ٢- إن لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة لبعض البنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
- ٣- الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.
- ٤- خدمات التسعير من جهة خارجية.
- ٥- نماذج التسعير الداخلية.
- ٦- التدفقات النقدية المخصومة.

وقد حدّد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ثلاث أساليب لقياس القيمة العادلة وهي مدخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة (IFRS 13).

أولاً: مدخل السوق ويعتمد هذا المدخل على القيمة السوقية للبند أو العنصر محل التقييم، بشرط أن يكون لهذا البند أو العنصر سوق مالي نشط وكفؤ، ويستخدم مدخل السوق الأسعار وغيرها من المعلومات الملائمة عن المعاملات السوقية التي تنطوي على أصول أو التزامات مطابقة أو مشابهة، وتعد مصفوفة التسعير من أهم الأساليب التي تستخدم في مدخل السوق وهي نموذج رياضي يستخدم أساساً لتقييم البند أو العنصر بالرقم القياسي التابع له. (بالنور، 2018؛ الشريف، 2020)

ثانياً: مدخل الدخل ويستند هذا المدخل على إيجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة من البنود أو العناصر محل التقييم خلال عمره عن طريق تحويل المصالح المستقبلية مثل التدفقات النقدية، أي يعتمد على تحويل منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها مستقبلاً إلى منافع حالية تعبر عن القيمة العادلة للأداة المالية الآن، وتعتبر أساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات من أهم أساليب التقييم وفقاً لهذا المدخل (الشريف، 2020).

ثالثاً: مدخل التكلفة ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما أي التكلفة الاستبدالية، ويكون السعر من وجهة نظر البائع ويتمثل السعر في المبلغ الممكن الحصول عليه للأصل والذي يتحدد بناءً على التكلفة التي سيتحملها المشتري للحصول على الأصل أو بناءً على أصل بديل أو أصول مماثلة المنفعة معدلة بمدة التقادم (سليمان وبو حفص، 2017؛ بالنور، 2018).

#### ثانياً: مفهوم عدم تماثل المعلومات

يحدث عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال عندما تتعمد إدارة الشركة إخفاء معلومات هامة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي على الأسهم التي يمتلكونها، أو قد تحجب الإدارة معلومات تعتقد أنها تضر بمركز الشركة التنافسي، كما يحدث عدم تماثل المعلومات عندما تتفوق مجموعة من المستثمرين على مجموعة أخرى من المستثمرين بامتلاك المعلومات واستخدامها في تحقيق عوائد غير عادية (علي، 2015).

تناول Bhargava & Chen (2012) مفهوم عدم تماثل المعلومات من خلال عدم المساواة في امتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الداخلية والخارجية، بحيث تعمل تلك الأطراف من أجل تحقيق منافع شخصية للإدارة أو منافع خاصة بالمستثمرين. ويرى Merrill (2017) بأن عدم تماثل المعلومات هو الفرق بين ما يعرفه البائع وما يعرفه المشتري، ففي نظرية العقد، يتعامل عدم تماثل المعلومات مع دراسة القرارات في المعاملات حيث يكون لدى طرف ما معلومات أكثر أو أفضل من الطرف الآخر، مما يؤدي إلى خلل في توازن القوة، ويؤدي ذلك إلى فشل السوق (Merrill, 2017, P 6).

يعدّ Akerlof (1970) أول من أشار إلى مفهوم عدم تماثل المعلومات بين البائعين والمشتريين في السوق، من خلال دراسته التي قام بها في سوق السيارات المستعملة في أمريكا، ووجد أن هناك أربعة أنواع من السيارات جديدة، مستعملة، جيدة، وريئة، حيث لا يعرف المشتري ما إذا كان البائع يزوده بكافة المعلومات عن السيارة من ناحية جودتها وسعرها الحقيقي ولا يمكنه التأكد من ذلك إلا بعد امتلاكه لها. فإذا تمّ بيع السيارات الجيدة والريئة بنفس السعر فإنّ البائع يُفضّل بيع السيارات الريئة، ولكن إذا اشتبه المشتري بأنّ السيارات الريئة تُباع دون الإفصاح الكامل عن جودتها فإنّه سيدفع سعراً أقل من الذي كان سيدفعه، وذلك يُشجّع البائع على تزويد المشتريين بالسيارات الريئة فقط. يُسمّى هذا الحدث بعدم التأكد من الجودة وآلية السوق. (Akerlof, 1970)

## أشكال عدم تماثل المعلومات

يوجد شكلين لعدم تماثل المعلومات: (محمد، 2017؛ حسين & عجيب، 2018)

الأول: عدم تماثل المعلومات ما بين الإدارة والأطراف الداخلية والخارجية، فبسبب موقع الإدارة في الشركة فإنها قد تمتلك معلومات خاصة وتتحكم بحجم وأهمية المعلومات المقرّر الإفصاح عنها فتستخدمها لتحقيق منافع شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

الثاني: عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية فيما بين بعضها البعض، مثل عدم التماثل بين المستثمرين المحليين أو بين المستثمرين المحليين من جهة والمستثمرين الأجانب من جهة أخرى.

## مخاطر عدم تماثل المعلومات

باعتبار أنّ الشركة هي مجموعة من الصفقات فيما بينها، وبسبب وجود عدم تماثل المعلومات سيؤدّي ذلك إلى ظهور بعض المخاطر منها ما يظهر قبل تنفيذ الصفقة (الاختيار العكسي) أو بعد تنفيذها (الخطر الأخلاقي) (محمد، 2018).

أولاً: الاختيار العكسي Adverse Selection: يُركّز على العلاقة بين الملاك، ويظهر عندما يكون باستطاعة الوكيل أن يقوم باتخاذ قرارات بالاعتماد على ما لديه من معلومات، بينما لا يستطيع الموكل (المستثمر) معرفة ما إذا كان الوكيل قد استخدم ما لديه من معلومات بالطريقة التي تخدم مصلحة الموكل على أتم وجه. أي أن إدارة الشركة تعرف بعض المعلومات التي تساعد على رؤية الوضع الحالي والمستقبلي للشركة دون غيرهم من المستثمرين الخارجيين، ممّا يدفع المستثمر للبحث عن وسائل للمحافظة على استثماراته. (Bergh et al, 2018).

ثانياً: الخطر الأخلاقي Moral Hazard: يُركّز على العلاقة بين الإدارة والملاك، ويحدث نتيجة للتعارض في المصالح بين المساهمين وإدارة الشركة إذ يتعلّق بالصعوبات في تحفيز إدارة الشركة (الوكيل) على التصرف بما يخدم مصالح المساهمين الحاليين (الموكل) بدلاً من مصلحتها الخاصة، فيستغل الوكيل جهل الموكل لبعض المعلومات وعدم قدرة الموكل على متابعة تصرفات الوكيل، فيستخدمها لتحقيق منافع شخصية. فمثلاً إن عدم توافر المعلومات لدى حملة الأسهم عن كيفية استخدام أموالهم من قبل مديري الشركات يجعلهم عرضة لهذه المشكلة. (Jeppson, 2013)

## مقاييس عدم تماثل المعلومات

يوجد العديد من مقاييس عدم تماثل المعلومات ومنها:

١- مدى السعر Bid-Ask Spread: يقصد بذلك الفرق بين السعر الذي يرغب المستثمر في شراء السهم به (Ask Price) والسعر الذي يرغب المستثمر في بيع السهم به (Bid Price). ففي ظل وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات نجد أنّ المتعاملين في السوق يقومون بحماية أنفسهم من تصرفات الإدارة عن طريق تقديم أسعار أقل ومن ثمّ يزداد مدى السعر، لذلك فإنّ مدى السعر يكون أعلى عند وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات بشكل كبير عن طريق وجود عدد كبير من المتعاملين في السوق (يوسف وسميّا، 2017؛ Fontes et al, 2018). يعدّ هذا المقياس الأكثر استخداماً في البحوث الأكاديمية، فنظراً لخصائص

القياس الخاصة به فإنه يعكس عدم التأكد حول قيمة الأصل وكذلك زيادة عدم تماثل المعلومات بين أطراف التفاوض (Rodrigues & Galdi، 2017). والنموذج التالي يقيس عدم تماثل المعلومات للبيانات الربعية (Ball et al، 2012)

$$SPREAD_{i,t,q} = \frac{1}{M_{i,t,q}} \sum_{m=1}^{M_{i,t,q}} \frac{(ASK_{i,m} - BID_{i,m})}{(ASK_{i,m} + BID_{i,m})/2} * 100$$

٢- توقعات المحللين الماليين: يكون لدى المحللين الماليين دورين مختلفين في أسواق رأس المال، أولهما أن المحللين الماليين هم وسطاء يجمعون المعلومات وينقلوها إلى المستثمرين، والدور الثاني الأهم هو معالجة المعلومات للتنبؤ بالأرباح والتوصيات للأسهم والتي يستخدمها المستثمرون لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتتأثر دقة توقعات المحللين بعدة عوامل منها حجم الشركة، وخصائص المحلل نفسه مثل خبرته ومكان عمله في شركة كبرى أو لا، بالإضافة إلى توقيت إعداد التوقعات (محمد، 2018). ويتم قياس توقعات المحللين الماليين من خلال الفرق بين الربح الفعلي في نهاية السنة ومتوسط تنبؤات المحللين الماليين بشأن الربح عن هذه السنة مقسوماً على الربح الفعلي المقرر في نهاية السنة (يوسف وسميّا، 2017). وتشير الدراسات التي استخدمت هذا المقياس لقياس عدم تماثل المعلومات على أن هناك علاقة عكسية بين توقعات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات (Ball et al، 2012).

٣- مقياس High- Low Spread: يمثل المدى المقدر بين أعلى سعر وأدنى سعر وتم تطويره من قبل Corwin and Schultz (2012) بالاعتماد على الأسعار الأدنى والأعلى اليومية (الطويل وشاهين، 2015).

### ثالثاً: العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وعدم تماثل المعلومات

يرى Ball et al (2012) أن أحد أسباب وجود علاقة بين محاسبة القيمة العادلة وعدم تماثل المعلومات هو أنه عندما تكون تكلفة الحصول على المعلومات الخاصة ومعالجتها كبيرة، فإن الإفصاح العام يمكن أن يؤثر على المستثمرين بشكل مختلف. حيث يعتمد الحصول على المعلومات الخاصة على المدة التي يستغرقها التاجر المطلع في الاحتفاظ بالأصل المتأثر، وبالتالي مدى سرعة ظهور المعلومات الخاصة. فعندما يتم الإفصاح عن المعلومات في وقت سابق، يقوم المستثمرون المطلعون بالاستثمار بشكل أكبر للحصول على المعلومات الخاصة، وبالتالي يتمتعون بميزة معلوماتية أكثر على حساب بقاء المستثمرين مما يزيد من مستوى عدم تماثل المعلومات فيما بين بعضهم البعض. وبالتالي إن التأثير الرئيس للإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب هو الحد من عدم تماثل المعلومات.

إضافة إلى التأثيرات المتعلقة بالإفصاح، يمكن أن يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في عدم تماثل المعلومات من خلال تأثيرها على الاعتراف بأرقام الأرباح والأرقام المدرجة في التقارير المالية، فالاعتراف الذي يؤدي إلى مكاسب وخسائر القيمة العادلة في الأرباح يمكن أن يزيد من عدم تماثل المعلومات من خلال تأثيره بشكل مباشر على تعويضات الإدارة ورأس المال التنظيمي، مما يخلق حوافز للمديرين للتلاعب بأسعار الأصول المتداولة والتأثير على أسعار الإغلاق في نهاية الفترة، أو التلاعب بالتقديرات الموضوعية للقيمة العادلة عندما تكون الأسعار المتداولة غير متاحة ومثال ذلك هو تلاعب شركة انرون بالأرباح الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة. وفي كلا الحالتين غالباً

يكون التلاعب بالقيمة العادلة غير قابل للإدراك من قبل المستثمرين غير المطلعين، ولكن أقل من جانب المستثمرين المطلعين، وهذا يساهم في حدوث عدم تماثل المعلومات (Ball et al, 2012).

يرى Ezdri (2016) أنه يتوجب على الشركات الإفصاح عن معلومات أكثر شفافية، حيث تعد الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات أكثر شفافية أمراً حاسماً لتحسين جودة المعلومات وتمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وبالتالي فإن توفير معلومات عالية الجودة يهدف إلى تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الأخرى. ووجد Diamond and Verrecchia (1991) علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح وعدم تماثل المعلومات، حيث تؤدي زيادة الإفصاح إلى تقليل عدم تماثل المعلومات. وقد توصل Muller et al (2011) من خلال دراستهم للشركات العقارية في الاتحاد الأوروبي أن وجود المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 العقارات الاستثمارية، والذي يتطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن القيم العادلة قد أدى إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المشاركين في السوق.

بين يوسف وسميا (2017) أن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى زيادة تكلفة تمويل الشركات بسبب زيادة مخاطر المعلومات التي يتحملها المستثمرون، ويؤدي إلى التردد في عقد الصفقات الأمر الذي يسبب زيادة تكاليف الصفقات وبالتالي تنخفض الرغبة في التداول وتنخفض سيولة الأسهم في سوق رأس المال وتزداد تكلفة رأس المال. لذلك من المتوقع أن زيادة مستويات الإفصاح ستحسن من سيولة الأسهم نظراً لأن كل مساهم لديه معلومات مماثلة للقيام بمعاملات الأسهم في السوق فينعكس ذلك على جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية مما يخفف عدم تماثل المعلومات (Fajri, 2016).

جادل Weiss and Shon (2017) أن خطر الاختيار العكسي يوفر حافزاً للمديرين لتقديم إفصاحات طوعية وذلك للإشارة إلى جودة أعلى للشركة. وبين Fontes et al (2018) أن الإفصاح الذي يحول المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة سيقال من الميزة المعلوماتية للمستثمرين المطلعين على حساب المستثمرين غير المطلعين، وبالتالي يخفف عدم تماثل المعلومات وذلك بسبب القيام بالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب.

## النتائج والمناقشة:

### الدراسة العملية

## التحليل الوصفي Descriptive Analysis

تم إجراء مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث، وتمثلت هذه الأساليب بالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الأعلى والقيم الأدنى.

يعرض الجدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات البحث، ويبين أعلى قيمة وأدنى قيمة لهذه المتغيرات، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع (مدى السعر) 5.99% مع انحراف معياري 7.39 يبين وجود تشتت معنوي لهذه القيم. وقد بلغت أعلى قيمة للمتغير التابع 45.1624 وأدنى قيمة 0 وذلك بسبب عدم وجود تداول في بعض الأشهر للمصارف المدروسة. أما بالنسبة للأصول المالية بغرض المتاجرة بلغ المتوسط الحسابي لها 82937596.18 مع انحراف معياري كبير 188654768.4. وبلغت أعلى قيمة لها 791320932 وتعود هذه القيمة لبنك بيمو في الربع الثاني لعام 2020 وذلك بسبب الإقبال على الاستثمار في هذه الأصول لتحقيق الأرباح في أقل من عام، وقد حقق بنك سورية والمهجر خلال الربع الأول لعام 2012 أدنى قيمة والبالغة 813995. وبالنسبة

للأصول المالية المتاحة للبيع سجلت متوسط حسابي قدره 1680873935 وانحراف معياري كبير قدره 2949407292، وتعود أعلى قيمة لبنك سورية والمهجر خلال الربع الأول لعام 2012 بمقدار 12312552132 وذلك من أجل تحقيق أرباح عندما تكون ظروف السوق مناسبة خلال عام أو أكثر، وبلغت أدنى قيمة 68909103 لبنك بيمو خلال الربع الثاني لعام 2014.

الجدول رقم (1) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات البحث

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	القيمة الأعلى	القيمة الأدنى
مدى السعر	5.99	7.39	45.16624	0
الأصول المالية بغرض المتاجرة	82937596.18	188654768.4	791320932	813995
الأصول المالية المتاحة للبيع	1680873935	2949407292	12312552132	68909103

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى برنامج spss

### التحقق من صلاحية النموذج

يتبين من خلال تحليل التباين ANOVA (الجدول 2) أنه يمكن الاعتماد على النموذج لاختبار فرضيات البحث، وذلك بالاستناد إلى قيمة F المحسوبة وبالبالغة 4.430 عند مستوى دلالة 3.8% وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن الانحدار معنوي، أي أن المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على المتغير التابع.

الجدول رقم (2) تحليل التباين

#### ANOVA<sup>a</sup>

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	232.256	1	232.256	4.430	.038 <sup>b</sup>
	Residual	4194.548	80	52.432		
	Total	4426.804	81			

a. Dependent Variable: مدى السعر

b. Predictors: (Constant), الأصول المالية بغرض المتاجرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى برنامج spss

يتبين من خلال الجدول رقم (3) خلاصة نموذج الانحدار التدريجي أنّ قيمة معامل الارتباط R تبلغ 22.9%، وهذا يشير إلى أنّ 22.9% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، أي تعود إلى العلاقة الخطية في نموذج الانحدار، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج يكون لها تأثير على المتغير التابع مثل إدارة الأرباح وتمهيد الدخل على سبيل المثال.

الجدول رقم (3) خلاصة نموذج الانحدار

**Model Summary<sup>b</sup>**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.229 <sup>a</sup>	.052	.041	7.24098373	1.543

a. Predictors: (Constant), الأصول المالية بغرض المتاجرة

b. Dependent Variable: مدى السعر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى برنامج spss

**اختبار فرضيات البحث**

الفرضية الأولى: يظهر الجدول رقم (4) أن متغير الأصول المالية بغرض المتاجرة معنوي حيث تبلغ قيمة  $t = 2.105$ ، وقيمة sig 0.038 وهي أصغر من 5% مما يشير إلى معنويتها الإحصائية عند هذا المستوى.

الجدول (4) معاملات المتغيرات المدخلة في النموذج

**Coefficients<sup>a</sup>**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.249	.874		6.003	.000
	الأصول المالية بغرض المتاجرة	8.976E-9	.000	.229	2.105	.038

a. Dependent Variable: مدى السعر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى برنامج spss

يبين الجدول رقم (5) أن متغير الأصول المالية المتاحة للبيع غير معنوي حيث تبلغ قيمة sig له 0.372 وهو أكبر من 5%، لذا تمّ استبعاده من النموذج.

بناءً على ما سبق نرفض الفرض البديل القائل بأن محاسبة القيمة العادلة تؤثر في تخفيض عدم تماثل المعلومات، حيث يتبين من الإشارة الموجبة للبيتا 22,9% أنّ محاسبة القيمة العادلة تزيد من عدم تماثل المعلومات، ويعود هذا التأثير إلى الأصول المالية بغرض المتاجرة فقط. لذا نرفض الفرضية الأولى عند مستوى معنوية 5%.



الجدول (5) معاملات المتغيرات المستبعدة من النموذج

Excluded Variables<sup>a</sup>

Model	Beta In	t	Sig.
1 الأصول المالية المتاحة للبيع	.099 <sup>b</sup>	.898	.372

a. Dependent Variable: مدى السعر

b. Predictors in the Model: (Constant), الأصول المالية بغرض المتاجرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى برنامج spss

**الفرضية الثانية:** يتبين من الجدول رقم (2) أن متغير الأصول المالية المتاحة للبيع غير معنوي حيث تبلغ قيمة sig له 0.372 وهو أكبر من 5%، لذا تم استبعاده من النموذج. أما متغير الأصول المالية بغرض المتاجرة معنوي حيث أن معنويته أقل من 5% (الجدول رقم 1). وبما أن مكاسب وخسائر الأصول المالية بغرض المتاجرة تدرج في قائمة الربح والخسارة، بينما مكاسب وخسائر الأصول المالية المتاحة للبيع تدرج في قائمة الدخل الشامل الآخر، هذا يؤدي إلى قبول الفرض الصفري القائل بأنه لا يكون تأثير محاسبة القيمة العادلة في تخفيض عدم تماثل المعلومات أكبر عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، عنها في الدخل الشامل الآخر. لذا ترفض الفرضية الثانية عند مستوى معنوية 5%.

### النتائج والتوصيات

بناءً على الدراسة العملية تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. يزداد مستوى عدم تماثل المعلومات بين المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية عند استخدام محاسبة القيمة العادلة.
2. لا تتفوق محاسبة القيمة العادلة على محاسبة التكلفة التاريخية في تخفيض عدم تماثل المعلومات.
3. تأثير محاسبة القيمة العادلة للأصول المالية في زيادة عدم تماثل المعلومات أكبر، عند إدراج مكاسب وخسائر القيمة العادلة في قائمة الدخل، عنها في قائمة الدخل الشامل الآخر. ويدل على ذلك معنوية متغير الأصول المالية بغرض المتاجرة في نموذج الانحدار وظهوره بإشارة موجبة، وعدم معنوية متغير الأصول المالية المتاحة للبيع في النموذج.
4. قيمة معامل التحديد R تبلغ 4.1%، وهذا يشير إلى أن 4.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، والباقي يعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج قد يكون لها تأثير على المتغير التابع مثل إدارة الأرباح وتمهيد الدخل على سبيل المثال. استناداً إلى ما تقدم يوصي هذا البحث بما يأتي:

- ١- مراجعة المعايير المتعلقة بالأدوات المالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية بحيث يراعي خصوصية المصارف من جهة، وخصوصية الاقتصاد الذي تعمل به المصارف، ويؤدي إلى توفير معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين جميع الأطراف.
- ٢- الموازنة بين المعلومات الناتجة عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة، والمعلومات الناتجة عن تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية عند اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستثمرين بشكل خاص وبقية الأطراف بشكل عام.
- ٣- اجراء المزيد من الأبحاث المستقبلية حول محاسبة القيمة العادلة وعدم تماثل المعلومات ووفي فترات زمنية مختلفة لمعرفة تطوّر هذه العلاقة، وبالتطبيق على جميع الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- ٤- إدخال متغيرات مستقلة أخرى كإدارة الأرباح وحوكمة الشركات، ومتغيرات ضابطة كالحجم والرافعة المالية وذلك لتفسير إدارة الأرباح في هذه الشركات.

## المراجع

- 1- بالنور، محمد. (2018). القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس: الجزائر.
- 2- حسين، أسعد؛ عجيب، بشير. (2018). أثر خصائص لجنة المراجعة على عدم تماثل المعلومات المحاسبية. مجلة الفكر المحاسبي. المجلد 22 العدد (3). ص 471-495.
- 3- زعيم، باهية. (2018). واقع ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية\_ دراسة ميدانية مع دراسة تحليلية مقارنة بين مجموعة من الدول. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة: الجزائر.
- 4- سليمان، عماد. (2015). محاسبة القيمة العادلة من منظور مستخدمي القوائم المالية\_ دراسة مسحية للوسطاء الماليين العاملين في شركات الوساطة المالية السورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية\_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 37 العدد (5)، ص 11-28.
- 5- سليمان، بلعور؛ بن حفص، بو أدينة. (2017). صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل البيئة المحاسبية الجزائرية. مجلة الواحة للبحوث والدراسات. المجلد 10 العدد (2)، ص 719-741.
- 6- الشريف، جعفر. (2020). القياس المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السودانية (دراسة ميدانية). مجلة الدراسات المالية، والمحاسبية والإدارية. المجلد 7 العدد (1)، ص 340-353.
- 7- الطويل، ليلي؛ شاهين، سوسن. (2015). أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات- دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية. مجلة جامعة تشرين. المجلد 39 العدد (5)، ص 217-233.
- 8- عريضة، أماني. (2017). أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط: الأردن.

- 9- علي، أيمن. (2015). أثر تطبيق معايير التقرير المالي الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح "دراسة تطبيقية". *مجلة الفكر المحاسبي*. المجلد 19 العدد (2)، ص 45-106.
- 10- غنيم، محمود. (2011). دور الإفصاح الإلكتروني في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على كفاءة سوق رأس المال المصري. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها: مصر.
- 11- محمد، حسناء. (2018). أثر بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على القدرة التنبؤية والتفسيرية له وانعكاسها على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. أطروحة دكتوراه. قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة: مصر.
- 12- محمد، ريباز. (2017). الإفصاح الإلكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية/ دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين والمحللين الماليين في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*. المجلد 1 العدد (37). ص 300-335
- 13- النور، نصر الدين. (2016). معايير التقارير المالية الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية. أطروحة دكتوراه. قسم المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: السودان.
- 14- هرش، أسامة. (2017). أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح\_ دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء: الزرقاء.
- 15- يوسف، علي؛ سميا، ربيع. (2017). دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة البعث*. المجلد 39 العدد (4). ص 1-30.
- 16- يوسف، كمال؛ ابراهيم، كفاح. (2016). أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية\_ دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات العليا\_ جامعة النيلين*. المجلد 5 العدد (20).
- 17- يونس، خالد. (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم\_ دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.

1- Akerlof, G. (1970). The market for "lemons": Quality uncertainty and the market mechanism. *The Quarterly Journal of Economics*. Vol.8, NO.3, 488-500.

2- Altawalbi, M. (2020). The Impact of Fair Value Accounting on Information Asymmetry: Evidence from Jordanian Banking Sector. *International Business Research*. Vol.13, NO.9.

3- Ayres, D; Huang, X and Myring, M. (2016). Fair value accounting and analyst forecast accuracy. *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*.

4-Ball, R; Jayarman, S and Shivakumar, L. (2012). Mark-to-Market Accounting and Information Asymmetry in Banks. *Working paper, The University of Chicago Booth School of Business*.

5-Bergh, D; Ketchen, D; Heugens, P and Boyd, B. (2018). Information Asymmetry in Management Research: Past Accomplishments and Future Opportunities. *Journal of Management*. 1-37.

6-Bhargava, H and Chen, R. (2012). The Benefit of Information Asymmetry: When to Sell to Informed Customers? *Decision Support Systems*. Vol.53, NO.2, 345-356.

7-Diamond, D and Rajan, R. (2011). *Fear of fire sales, illiquidity seeking credit freezes*. *Quarterly Journal of Economics*. Vol.126, NO.2, 557-591.

8-Emerson, D; Karim, K and Rutledge, R. (2010). *Fair value accounting: a historical review of the most controversial accounting issue in decades*. *Journal of Business and Economics Research*. Vol.8, NO.4.

9-Ezdri, E. (2016). ***Is There a Causal Link Between Disclosure for Fair Value Assets and Information Asymmetry?*** Master Thesis, Uppsala University.

10-Fajri, A. (2016). *Fair Value Implementation of Financial Asset: Evidence in Indonesia's Banking Sector*. *International Journal of Economics and Management Engineering*. Vol.10, NO.2, 503-509.

11-Fontes, J; Panaretou, A and Peasnell, K. (2018). *The Impact of Fair Value Measurement for Bank Assets on Information Asymmetry and the Moderating Effect of Own Credit Risk Gains and Losses*. *The Accounting Review*. Vol.93, NO.6, 127-147.

12-Greenberg, M; Hell, E; Clancy, N and Dertouzos, J. (2013). *Fair value accounting, historical cost accounting and systematic risk*. RAND.

13-Jeppsson, H. (2013). ***Information Asymmetry, Disclosures and the Financing of R&D- The Case of the Biotechnology Industry***. Thesis. School of Business, Economics and Law, University of Gothenburg.

14-Liao, L. (2010). ***Information Asymmetry of Fair Value Accounting and Loan Loss Provisions During the Global Financial Crisis***. Thesis. University of New Wales.

15-Liao, L; Kang, H; Morris, R and Tang, Q. (2013). *Information Asymmetry of Fair Value Accounting During the Financial Crisis*. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*. Vol.9, 221- 236.

16-Merrill, H. (2017). ***Consequences of Information Asymmetry on Corporate Risk Management***. Thesis. University of New York.

17-Muller, K; Riedl, E and Sellorn, Th. (2011). *Mandatory Fair Value Accounting and Information Asymmetry: Evidence from the European Real Estate Industry*. *Management Science*. Vol.57, NO.6, 1138-1153.

18-Rodrigues, S and Galdi, F. (2017). *Investor Relation and Information Asymmetry*. *R.Cont.Fin-Usp*. Vol. 28, NO.74, 297-312.

19-Wang, H and Werbin, E. (2018). *The compensation of CEOs and the relevance of fair value accounting*. *Contaduria Y Administration*. Vol.63, NO.2, 1-17.

20-Weiss, R and Shon, J. (2017). *Information Asymmetry and Voluntary SFAS 157 Fair Value Disclosures by Bank Holding Companies During the 2007 Financial Crisis*. *Accounting Perspectives*. Vol.16, NO.3.

21-Yao, D; Percy, M and Hu, F. (2015). *Fair value accounting for non-current assets and audit fees: Evidence from Australian companies*. *Journal of Contemporary Accounting and Economics*.

22-<https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9>

23-<https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement/>